

ستاندرد آند بورز: انكماش القطاع الخاص المصري لأدنى مستوى في عامين



الأربعاء 6 يوليو 2022 12:49 م

كشف مسح، اليوم الأربعاء، أن نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر انخفض في يونيو إلى أدنى مستوياته في عامين مع تأثر الطلب بارتفاع التضخم وضعف العملة وقلة المواد.

ونزل مؤشر وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال" لمديري المشتريات في مصر إلى 45.2% من 47.0%، في مايو مبتعداً عن مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش.

ويونيو هو الشهر التاسع عشر على التوالي الذي يسجل فيه المؤشر تراجعاً.

وقالت الوكالة إن "سجل الاقتصاد المصري غير النفطي أضعف أداء في عامين في يونيو، إذ شهدت الشركات تراجعاً في الطلب في مواجهة زيادة حادة في الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه ونقص المواد".

وأضافت الوكالة أن "هذه القراءة هي الأقل منذ يونيو 2020 أثناء الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19"، مشيرة إلى أن قطاعات الصناعات التحويلية والجملة والتجزئة تضررت بشدة.

وزاد التضخم الأساسي إلى 13.5%، في يونيو من 13.1% في مايو.

وزاد المؤشر الفرعي لأسعار الإنتاج إلى 72.0%، في يونيو من 62.1% في مايو في حين ارتفع مؤشر تكاليف الشراء إلى 70.9% من 62.3%.

وقال ديفيد أوين خبير الاقتصاد في الوكالة، إن "أوضاع الإمدادات ظلت ضعيفة أيضاً وأضافت إلى الضغوط التضخمية مع تلويح الشركات بزيادة صعوبة توفير المواد الخام".

وواصل الإنتاج والطلبات الجديدة في يونيو الانكماش المستمر منذ نحو عام، إذ انخفض مؤشر الإنتاج إلى 41.3% من 45% في مايو في حين تراجع مؤشر الطلبات الجديدة إلى 41.9% من 44.6%.

وارتفع المؤشر الفرعي لتوقعات الإنتاج مستقبلاً إلى 63.7% وهو أعلى مستوى في خمسة أشهر مقارنة بـ 55.2% في مايو عندما اقترب من أدنى قراءة له منذ إدراج هذه الفئة في المسح قبل عشرة أعوام.